

«ترامب يطالب المحكمة العليا بالتدخل في قضية «الوثائق المصادرة»



واشنطن - (أ ف ب)

طلب الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب من المحكمة العليا للولايات المتحدة، الثلاثاء، التدخل في القضية المتعلقة بالوثائق التي صودرت هذا الصيف في مقر إقامته في مارالاغو بولاية فلوريدا. ووجه الملياردير الجمهوري طلباً عاجلاً إلى المحكمة العليا لمنع وزارة العدل من فحص مئة وثيقة تحمل ختم «سرية» ضبطت في هذه المناسبة.

ولا يتعلق هذا الطلب بشرعية عملية التفتيش التي قامت بها الشرطة الفيدرالية في أغسطس في مارالاغو ولا يتطرق إلى جوهر القضية، بل يتضمن اعتراضاً على قرار صادر عن محكمة للاستئناف يسمح للوزارة بالتدقيق في الوثائق من دون انتظار نتائج عمل خبير مستقل مسؤول عن مراجعة الوثائق البالغ عددها 11 ألفاً التي تمت مصادرتها. لكن المحكمة العليا التي أجرى دونالد ترامب تعديلات عميقة فيها خلال ولايته الرئاسية، ليست ملزمة بقبول استئنافه. وهي تضم ستة قضاة محافظين بين أعضائها التسعة، لكنها سببت له انتكاسات بما في ذلك رفضها دعمه في حملته التي تلت الانتخابات.

تتعلق هذه المعركة القانونية الجديدة بأرشفة البيت الأبيض. فعندما ترك السلطة في يناير 2021، أخذ دونالد ترامب

صناديق كاملة من الوثائق، بينما يلزم قانون صدر في 1978 أي رئيس أمريكي بإرسال كل رسائله الإلكترونية والورقية ووثائق العمل الأخرى الخاصة به إلى الأرشفة الوطني. وفي يناير 2020، سلم 15 صندوقاً رأى مكتب التحقيقات الفيدرالي (إف بي آي) بعد فحصها أنه قد يكون يحتفظ بوثائق أخرى في منزله الفاخر في مارالاغو. وتوجه رجال مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى هناك مرة أولى في يونيو وأصبحوا مقتنعين بأنه لم يتم تسليم جميع الوثائق لهم. وفي الثامن من أغسطس قاموا بعملية تفتيش غير مسبقة بناء على مذكرة بشأن «الاحتفاظ بوثائق سرية» و«عرقلة سير تحقيق فيدرالي»، وصادروا حوالي ثلاثين صندوقاً.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024